

مقرر

وإذ يلاحظ مع التقدير المشاورات الأخيرة التي جرت فيما بين أعضاء المجلس بشأن مشكلة تكاليف وتمويل القوة بجميع جوانبها، والتي أسفرت عن تقرير مجموعة أصدقاء رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩١.

وإذ يحيط علما مع القلق بالتقرير الأخير للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص المؤرخ ٣١ أيار/مايو و ٣ و ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩١^(١١٦) الذي يلفت الانتباه مرة أخرى إلى مشكلة التمويل المزمنا التي تواجه القوة،

وإذ يعيد التأكيد مرة أخرى على بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠^(١١٥) الذي يشدد أعضاء المجلس فيه على وجوب القيام بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم والاستمرار بها على أساس مالي سليم راسخ،

وإذ يشدد على أهمية التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن إيجاد حل للمشكلة القبرصية،

١ - يخلص إلى أن هناك حاجة إلى طريقة لتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص تضع هذه القوة على أساس مالي سليم وراسخ؛

٢ - يخلص أيضا إلى أن هناك حاجة لمواصلة دراسة مسألة تكاليف القوة، وذلك بهدف تخفيض التكاليف التي ينبغي أن تتحملها الأمم المتحدة مسؤوليتها وتحديدها بوضوح؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يجري مشاورات مع أعضاء المجلس والبلدان المساهمة

في الجلسة ٢٩٩٣، المعقودة أيضا في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩١، ناقش المجلس البند المعنون: "الحالة في قبرص: تكاليف وتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص".

القرار ٦٩٨ (١٩٩١) المؤرخ

١٤ حزيران/يونيه ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ الذي أنشأ بموجبه قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص لفترة مبدئية مدتها ثلاثة أشهر،

وإذ يشير أيضا إلى قراراته اللاحقة التي مدد بها ولاية القوة وآخرها القرار ٦٩٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩١،

وإذ يشير كذلك إلى تقرير فريق الأمانة العامة لاستعراض قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠^(١١٤) والتوصيات الواردة فيه،

وإذ يشير علاوة على ذلك إلى قراره ٦٨٢ (١٩٩٠) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ الذي قرر بموجبه دراسة مشكلة تكاليف وتمويل القوة بجميع جوانبها، بهدف تنفيذ طريقة بديلة فيما يتعلق بالتمويل في نفس الوقت الذي ستمدد فيه الولاية بتاريخ ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ أو قبله،

"ويؤيد أعضاء المجلس رأي الأمين العام في أن عقد اجتماع دولي رفيع المستوى، إذا أعد له إعدادا سليما وانعقد لمدة كافية، يمكنه أن يعطي جهده قوة الدفع اللازمة وأن ينجز مخططا متفقا عليه لتسوية شاملة. وهم متفقون مع ما يراه الأمين العام من أنه ينبغي أن يكون الجانبان قريبين من الاتفاق على جميع القضايا قبل عقد مثل هذا الاجتماع. ويناشدون جميع المعنيين بإلحاح ألا يدخروا وسعا في تحقيق هذا الهدف.

"ويؤيد أعضاء المجلس كذلك اعترام الأمين العام في أن يطلب الي مساعديه الاجتماع بجميع المعنيين خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس لمحاولة التوصل الي مجموعة من الأفكار من شأنها أن تقرب الطرفين الي الاتفاق على كل من العناوين الثمانية في المخطط. ويطلب أعضاء المجلس الي الأمين العام مواصلة هذه المشاورات على نحو عاجل ومساعدة هذه العملية بتقديم اقتراحات.

"كما يطلب أعضاء المجلس الي الأمين العام أن يقدم تقريرا كاملا الي المجلس بحلول نهاية شهر آب/أغسطس عن جوهر الأفكار التي نوقشت وردود فعل جميع المعنيين، وأن يقدم تقييمه للموقف، لاسيما فيما يتعلق بما إذا كانت الظروف مواتية لتوصل اجتماع دولي رفيع المستوى الي نتيجة ناجحة."

وفي الجلسة ٣٠١٢، المعقودة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، ناقش المجلس البند المعنون: "الحالة في قبرص: تقرير الأمين العام عن مهمة المساعي الحميدة التي اضطلع بها في قبرص (S/23121)"^(٧٧)

بقوات وغير ذلك ممن يعينهم الأمر، بشأن مسألة التكاليف، أخذا في اعتباره كل من تقرير فريق الأمانة العامة لاستعراض قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠^(٧٦)، وتقرير مجموعة أصدقاء رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩١، وأن يقدم تقريرا الي مجلس الأمن في موعد أقصاه ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، ويتعهد بأن يبت، في ضوء هذا التقرير، وبحلول وقت التمديد التالي لولاية القوة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ أو قبل ذلك التاريخ، في التدابير التي يتعين اتخاذها لوضع القوة على أساس مالي سليم وراسخ.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٢٩٩٢

مقررات

في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١، وبعد أن أجرى مجلس الأمن مشاورات، أصدر رئيس المجلس البيان التالي نيابة عن أعضاء المجلس^(٧٦):

"نظر أعضاء مجلس الأمن في تقرير الأمين العام بشأن بعثة المساعي الحميدة التي قام بها في قبرص. وهم مجمعون على إعادة تأكيد دعمهم الكامل لجهوده الحالية.

"ويذكر أعضاء المجلس أنهم حثوا كل من يعينهم الأمر على التعاون مع الأمين العام ومواصلة المناقشات بغية حل القضايا المعلقة دون تأخير. وهم يأسفون لأنه، بالرغم من جهود الأمين العام، لم يتم بعد إحراز التقدم اللازم بشأن هذه القضايا المعلقة.